فرق الموت ترد

اتضح تماماً ان الرد الاسرائيلي على العمليات الفلسطينية لم يقتصر على الاجراءات السلبية أو الدفاعية، بل اتخذ طابعاً هجومياً متزايداً، على شكل تكثيف نشاط «فرق الموت» التي أُنشئت، أصلاً، قبل حوالى ثلاث سنوات، وأُطلق عليها تسمية «الوحدات الخاصة». وهي مسؤولة عن قتل سبعة نشطاء فلسطينيين، على الاقل، في خلال الشهرين قيد المراجعة، ممّا دفع فيصل الحسيني الى عقد مؤتمر صحافي لفضح الموضوع، واتهام الوحدات الخاصة باعدام ما مجموعه ١٩ ناشطاً منذ مطلع العام الحالي (**الحياة**، ١٩٩٢/٣/٢٨). كما أوضحت المصادر الفلسطينية ان مجموع ضحايا فرق الموت، منذ انشائها، بلغ ٩٦ شهيداً (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٢/٤/٥).

ومن بين عمليات «الوحدات الخاصة» اعدام ناشط في مخيم جباليا، في ٢٢ شباط (فبراير)، وآخرَيْن في رفح، في الاول من آذار (مارس)، ممّا اشعل المظاهرات الصاخبة وأدّى الى سقوط ٤٥ جريحاً فلسطينياً (**الحياة**، ١٩٩٢/٣/٢). وقد ربطت المصادر المحلية ذلك بتشكيل «لواء» اسرائيلي خاص في المنطقة، بهدف اعادة تنظيم أساليب القمع (**فلسطين الثورة**، ١٩٩٢/٤/١٢).

أمّا الاشتباك الاعنف، فقد وقع في مخيم عسكر مع جنود متنكّرين باللباس المدني في ١٤ الشهر، وسقط في خلاله ثلاثة شهداء وجُرح مواطن (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٣/١٦). وحسب المصادر الاسرائيلية، فان اثنين من النشطاء سلّما نفسيهما الى السلطات، في ١٥ نيسان (ابريل)، خوفاً من الاعدام بهذه الطريقة، ممّا رفع مجموع الذين سلّموا أنفسهم الى ثلاثين (**معاريف**، ١٩٩٢/٤/١٥). وقد أوضح رئيس هيئة العمليات في الاركان العامة الاسرائيلية، العميد شموئيل أراد، بأنه تمّ تعزيز «الوحدات الخاصة»، أخيراً، اثر ارتفاع أعمال المقاومة المسلّحة. فيما أوضح اللواء فلنائي، بعد مقتل احد النشطاء، ان حوالى خمسين ناشطاً مطلوباً يجوبون قطاع غزة (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٣/١٤).

وهكذا، ارتفع عدد الشهداء الفلسطينيين خلال الفترة المعنيّة الى ٣٢، قتل واحد منهم على يد عميل في قلقيلية، في ٢٠ شباط (فبراير)، وضرب الجنود احد أعضاء «الفهد الاسود» حتى الموت بعد اعتقاله في قباطية، في ١٢ آذار (مارس)، واستشهدت مواطنة بعد ان دهستها سيارة عسكرية في القرارة، في الثاني من نيسان (ابريل). كما استشهد أربعة مواطنين، اثنان منهم في اثناء مواجهات جماهيرية عنيفة مع قوات الاحتلال في رفح، في الاول من نيسان (ابريل)، علاوة على استشهاد ناشط مسلّح حاول التسلّل عبر النقب الى الاراضي المصرية، في ٨ نيسان (ابريل). (ولا يشمل الاحصاء ٢٣ قتيلاً سقطوا بحادثة انهيار مقهى في القدس، في ٢٩ شباط ـ فبراير، وأربعة قتلى سقطوا في ظروف غامضة).

الى ذلك، اتضح ان سلطات الاحتلال تستعين بوحدة تعذيب خاصة داخل السجون والمعتقلات. اذ كشفت الصحافة الاسرائيلية عن وجود وحدة تضمّ خمسة من رجال الشرطة، ينتقلون من سجن الى آخر، حسب الطلب، ليمارسوا التعذيب الوحشي المتطور ضد الفلسطينيين في محاولة منهم لانتزاع الاعترافات والحصول على المعلومات (**حداشوت**، ١٩٩٢/٢/٢٤). وصادف بعد ذلك ان قام أهالي عنبتا باحتجاج جماعي، في ٨ آذار (مارس)، واتهموا قوات الاحتلال باعتقال عدد كبير من ابنائهم الفتيان ممّن تتراوح أعمارهم من ١٢ ـ ١٤ عاماً. وبتعذيبهم لانتزاع الاعترافات الكاذبة عن أعمال لم يقوموا بها (**الحياة**، ١٩٩٢/٣/٩). وقد أكدت منظمة «بتسيلم» الاسرائيلية لحقوق الانسان، الكثير من هذه الاتهامات، وذكرت ان جهاز الامن العام (الشين بيت) يستخدم التعذيب دوماً بعلم السلطات ودون اكتراث (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٤/٢). وأوضحت ان أساليب الضرب والحرمان من النوم والتهديد بالتصفية والوضع في زنزانات ضيّقة، هي من الامور المعتادة، وقد مورست ضد حوالى ٥٠٠ مواطن في عام ١٩٩١، وحوالى عشرين ألفاً منذ بدء الانتفاضة (**فلسطين الثورة**، ١٩٩٢/٤/١٢). وتجدر الاضافة، في هذا السياق، ان الاجهزة الاسرائيلية اعتقلت خلية تابعة لحركة «فتح» في الخضر وبتير، في أواخر شباط (فبراير)، اتهمتها بقتل اسرائيليَيْن وأحد الصيارف الفلسطينيين